الجوهر ، انه موجود بذاته ؛ واما ما يقال في موضوع فليس يقال فيه انه موجود بذاته بل بغيره ، وهذه هي[١١] الاعراض .

واما المعنى الرابع فهو المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها ، اعني التي 10-15
تتبعها ولا بدّ ، فان هذه تقال ان معلولاتها لازمة عنها بالذات مثل الموت الذي يتبع
٥ الذبح . واما المعلولات التي ليس تتبع عللها الا بالاتفاق وفي الأقل فهي العلل
العارضة[١٢] ، مثل ان يمشي انسان فيرق[١٣] برق ، فان[١٤] ليس[١٥] مشي الانسان علة
لوجود البرق وانما اتفق ذلك اتفاقًا وليس هكذا حال الموت التابع للذبح ، فانه لم
يعرض الموت عن الذبح بالاتفاق بل حدوثه عنه ضروري وأمر لازم .

والمستعمل من اصناف «ما بالذات» في[١٦] مقدمات البراهين هما صنفا
١٠ المحمولات الذاتية[١٧] ، اعني الصنف الذي يؤخذ المحمول في حدّ الموضوع ، والصنف
الذي يؤخذ الموضوع في حدّ المحمول . وذلك ان هذا الصنف ايضًا يظهر من امره ان
المحمول فيه ضروري وذاتي للموضوع ، فان نسبة اجزاء الحدّ الى المحدود نسبة
ضرورية . وهذه : اما ما كان منها[١٨] الموضوع نفسه يؤخذ في حدّ المحمول فالامر فيه
بيّن انه ضروري اذ كان لا يفارقه ، مثل اخذ الانسان في حدّ الضحاك ، واما ما كان
١٥ يؤخذ في حدّها جنس الموضوع وهي الاعراض المتقابلة ، مثل الخط المأخوذ في حدّ 20
الاستقامة والانحناء ، والعدد المأخوذ في حدّ الزوج والفرد . فان هذه لما كان الجنس
ينقسم بها قسمة ذاتية ، وكان واجبًا الاّ يخلو الجنس[١٩] من احدها ، وذلك ان[٢٠]
تقابلهما يكون اما على جهة العدم والملكة واما على جهة الايجاب والسلب ، وجب
ان تكون هذه المتقابلات محدودة ومنحصرة في الطبيعة التي تنسب اليها متى تكون
٢٠ نسبة الجنس الى جميع تلك المتقابلات نسبة الموضوع نفسه الى خاصته ، اعني مثل
نسبة الانسان الى الضحاك ، اي كما ان الانسان لا يفارقه الضحك كذلك لا
يفارق الجنس احد[٢١] المتقابلات ، واذا كان ذلك كذلك فمن جهة انه يعلم انه ليس
يخلو الجنس من احدهما يعلم انهما من الاضطرار لكن[٢٢] لا على التعيين[٢٣] .

فقد تبيّن من قولنا ما معنى «بالذات» و«الحمل الكلي» المستعمل في البراهين . 25-30

في بيان معنى «حمل على الكل» المستعمل في البرهان

واما «الحمل على الكل» المخصوص بهذا الكتاب فهو المحمول الذي جمع[٢٤]
ثلاثة[٢٥] شروط : احدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع الذي رسمناه قبل ؛
والثاني ان يكون محمولاً على الموضوع بالذات ؛ والثالث ان يكون محمولاً عليه حملاً
٥ اولاً ، اعني الأ[٢٦] يكون محمولاً على الموضوع من قبل طبيعة اخرى ، مثل حملنا
مساواة الزوايا لقائمتين فانها اولى للمثلث وليس بأولى للمختلف الاضلاع لانه ليس
مساواة زواياه لقائمتين[٢٧] موجود له بما هو مثلث مختلف الاضلاع بل بما[٢٨] هو 35-40
مثلث .

قلت : وانما شرط[٢٩] هذا في محمولات[٣٠] البراهين لان[٣١] المحمول الذي ليس
١٠ يحمل من طريق ما هو داخل بوجه ما في الحمل الذي بالعرض . ولذلك قد نرى ان
«الحمل الذي على الكل» يكفي فيه ان يقال انه المحمول على كل الموضوع وبذاته
من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته[٣٢]
و[٣٣]موجود له اولاً . وذلك ان الاستقامة والانحناء هما امران موجودان للخط بذاته
وبما[٣٤] هو خط : وهما مأخوذان في ماهيته اذ كانا فصلا[٣٥] الخط الذي به يتقوم .
١٥ وكذلك الحال في مساواة الزوايا لقائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس يمكن ان
يبرهن للشكل بما هو شكل اذ كان المربع شكلاً ، وليس زواياه مساوية لقائمتين ؛ ولا
يمكن ايضًا ان يبرهن للمثلث المختلف الاضلاع وان كان امرًا موجودًا له فان ذلك
ليس له بما هو مختلف الاضلاع اذ كانت مساواة الزوايا لقائمتين توجد في
المتساوي[٣٦] الاضلاع والمتساوي الساقين . واذا كان ذلك كذلك فهذا المحمول انما هو 74a
٢٠ ذاتي للمثلث بما هو مثلث ، والبرهان المحقق انما هو الذي محمولاته امثال هذه
المحمولات ، ولذلك كان برهان مساواة[٣٧] الزوايا لقائمتين للمثلث المختلف الاضلاع
ليس ذاتيًا له ولا بما هو .